

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٧١

الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنطوان (غرينادا).
العاملة المعنية بالرصد، وأفرقة خبرائها المعنية بالماس، ولجنتها المعنية بالمشاركة والقيادة،

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

دور الماس في تأجيج النزاع

مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للصين تحيل بها تقرير
عملية كيمبرلي (A/69/622)

مشروع القرار (A/69/L.39)

السيد سكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر
أستراليا جمهورية الصين الشعبية بجرارة على قيادتها كرئيسة
لعملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٤، ونحن مسرورون بتقديم
مشروع القرار (A/69/L.39) الذي تعرضه اليوم. كما نهنئ
أنغولا على توليها رئاسة عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٥.

لقد أيدت أستراليا منذ فترة طويلة عملية كيمبرلي بقوة،
وساهمت بنشاط في العمل المهم الذي تضطلع به أفرقتها

لقد نجحت عملية كيمبرلي نجاحاً باهراً في تحقيق هدفها
الرئيسي. ويمثل الماس غير المرخص الآن أقل من ١ في المائة
من التجارة العالمية. وتدعم أستراليا، بوصفها عضواً في مجلس
الأمن، تعاون المجلس المستمر مع عملية كيمبرلي بشأن عدد
من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. إن ذلك
التعاون أمر حاسم الأهمية في دعم المجلس لليبريا وكوت
ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما أضفت عملية كيمبرلي
شفافية ذات قيمة كبيرة على تجارة الماس من خلال وظيفتها
الإحصائية وهي تقوم بدور الميسر لتبادل أفضل الممارسات في
ممارسات التعدين والحوكمة الأوسع نطاقاً.

إن أستراليا منتج رئيسي للماس في العالم - وهي حالياً
سادس أكبر المنتجين من حيث الحجم والقيمة - وتملك خبرة
واسعة في مجال التعدين وسجل مشرف في تبادل هذه الخبرات.
ونحن نعمل، من خلال الشراكات الإنمائية لا سيما مرفق

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



شركات التعدين والحكومات في منع التراجع على مواقع التعدين والتكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن ذلك.

ولا يزال المجتمع المدني عنصراً بالغ الأهمية للفعالية التشغيلية والشرعية الدولية لعملية كيمبرلي. وقد اضطلع تحالف المجتمع المدني بالكثير من أجل دعم أفضل الممارسات في مجال التعدين، ونشجعه على مواصلة ذلك العمل الإيجابي. كما أنه يشكل نظام الإنذار المبكر بالنسبة لنا. ونحن ننظر بجدية في أي مسائل تسترعي انتباهنا في صناعة تعتمد بشكل كبير على سمعة منتجاتنا.

وتعتقد أستراليا أننا نستطيع أن نبني على مواطن القوة في عملية كيمبرلي، وذلك هو مُرتكز قرارنا بشأن ترشيح نفسنا لمنصب نائب رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٥ والرئيس في عام ٢٠١٦. وبغض النظر عن الدور الذي نضطلع به، فإننا نتطلع إلى العمل معاً من أجل تحسين نُظُمنا والحصول على الأفضل من صناعة الماس. وهذا بدوره سيصون سمعة صناعة الماس، ويضمن بالتالي أن يكون الماس مصدراً للثروة والتقدم للشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان التي تعمل في تعدين الماس وتجارته وصقله والتمتع به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.39. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.39، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.39؟ اعتمد مشروع القرار A/69/L.39 (القرار ١٣٦/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

الشراكة الأسترالية - الأفريقية، من أجل مساعدة البلدان في تسخير هذه الثروة من مواردها الطبيعية. ونحن أيضاً داعمون فخورون، في هذا الصدد، للمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية. وتوفر شراكاتنا تدريجياً على طائفة واسعة من المواضيع الهامة لصناعة الماس، بما في ذلك إثراء الخامات والإنتاج الحر في والأنظمة المسحية وتنظيم التعدين، على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي لعملية كيمبرلي مواصلة تهيئة الفرص لتبادل أفضل الممارسات. إن الرغبة موجودة بالتأكيد، كما يتضح في التزام بلدان نهر مانو بمشروع التنسيق في غرب أفريقيا، الذي يضع أفضل الممارسات ويتشاورها في سياق الامتثال لعملية كيمبرلي في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا. ويسعد أستراليا دعم هذا المشروع.

كما كانت الرغبة واضحة في الاهتمام الكبير والحماس للجولة الدراسية التي استضافتها أستراليا لمشاركين من أفريقيا وآسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والتي ساهمت في بناء كادر بشري جديد من مجموعة أوسع من البلدان المنتجة للماس للقيام بزيارات استعراض لعملية كيمبرلي. كما وسّع المشاركون نطاق معارفهم بأفضل ممارسات التعدين، والتي يمكن استخدامها في بلدانهم وتشاورها مع الآخرين. كما يعكف فريق هذه الجولة الدراسية على إعداد مواد توجيهية يمكن أن تُستخدم كأدوات للأفرقة الزائرة في المستقبل.

ولهذا السبب، نؤيد تركيز أنغولا على تنفيذ إعلاني موسكو وواشنطن العاصمة عن طريق تيسير تبادل المعارف بين الأقران وفرص التدريب. ونشيد أيضاً بمبادرة المجلس العالمي للماس لتدريب المسؤولين الجدد، والتي طال انتظارها. وستعمل أستراليا بالتعاون مع جميع الأطراف للوصول بهذه المبادرة إلى نتائج مثمرة. ونرحب أيضاً بتركيز أنغولا على المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان. إن أستراليا عضو في تلك المبادرة، وذلك بالنظر إلى أهمية مساعدة

الامتنان لرئيس الجمعية العامة على هذه المناسبة والنظر في القرار المتعلق بإقرار برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات وممثلوهم في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

أود أن أشكر حكومة النمسا وشعبها على الكرم وحسن الضيافة، وأن أهنئهما على استضافتهما بنجاح للمؤتمر الهام. وأشكر جميع الوفود التي جلست وعملت معنا على التزامها وتفانيها في المفاوضات، وعلى رحابة صدرها ومرونتها، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد الناجح لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ والإعلان السياسي ذي الصلة (القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني).

إن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية المعتمد حديثاً يبين وجود تفهم أعمق للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، ويعتمد على الدروس المستفادة، والثغرات والخبرات المكتسبة من برنامج عمل ألمتي، بما في ذلك سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الوثيقة، التي اعتمدها للتو، تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والتجارية من أجل تحقيق النمو المستمر والشامل للجميع. ويتضمن هذا البرنامج الطموح كذلك أهدافاً وغايات محددة وواقعية ومحددة زمنياً ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة والتصدي للتحديات التي تنشأ عن الموقع النائي وغير الساحلي والمعوقات الجغرافية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بطريقة شاملة ومتكاملة على نحو أكثر اتساقاً.

وبرنامج عمل فيينا يقوم على حقيقة أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تكاليف العبور الباهظة إلى حد غير مقبول مع تأخر أوقات المرور العابر، بالمقارنة مع البلدان البحرية المجاورة. ويولي برنامج عمل فيينا الاعتبار للتحديات

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر، إحالة البند الفرعي (ب) من البند ٢٢ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية العامة من اتخاذ إجراء عاجل بشأن مشروع القرار، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٢٢ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟ تقرر ذلك.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

مشروع القرار A/69/L.28

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.28. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.28، المعنون "برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.28؟ اعتمد مشروع القرار A/69/L.28 (القرار ١٣٧/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السيدة تشاندا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن البلدان الـ ٣٢ النامية غير الساحلية، أود أن أعرب عن

٢٠١٥. وأود أن أوجه نداء من أجل الحصول على التأييد الجماعي من الدول الأعضاء للمشاركة في هذه الاجتماع.

ويتوقف التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الجديد على عمق ومدى الشراكات الهامة العديدة التي أقمناها ولا نزال نقيمها. أود أن أشكر شركاءنا على استعدادهم لتقديم دعمهم في التصدي للتحديات المتصلة بكون البلدان غير ساحلية. أود أيضا أن أشكر بلدان المرور العابر المجاورة، التي تمكن بلداننا من المشاركة مشاركة مجدية أكبر في التجارة الدولية. ونحن ممنون لشركائنا في التنمية على الدعم المالي والتقني الذي يقدمونه إلينا في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. ونحن نعول أيضا على استمرار دعمهم ودعم الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، فضلا عن المؤسسات المتعددة الأطراف، في تنمية قدراتنا الإنتاجية وهياكلنا الأساسية للنقل، من بين أمور أخرى.

وأخيراً، أود أن أؤكد على الدور الحاسم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الإقليمية. في هذا السياق، أود أن استرعي الانتباه إلى الحاجة الماسة إلى قدرة وولاية جديتين وموسعتين لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لكي يدعم باقتدار الاحتياجات الملحة لتنفيذ برنامج عمل فيينا. ونتوقع أن يتم توفير موارد كافية لهذا المكتب لكي يدعم بصورة ملائمة تنفيذ أنشطة برنامج عمل فيينا ورصدها واستعراضها والإبلاغ عنها، على النحو الوارد في الولاية الجديدة.

وأطلع إلى استمرار الدعم من جميع الدول الأعضاء، وإلى التنفيذ الكامل والناجح لبرنامج عمل فيينا.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): من دواعي الشرف أن نراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الهامة.

الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ والصدمات الخارجية وزيادة القيود الهيكلية الاقتصادية، مثل انخفاض الإنتاجية، وعدم القدرة على المنافسة.

ويتضمن برنامج عمل فيينا إجراءات ملموسة للعقد القادم وضعت استناداً إلى ستة مجالات رئيسية ذات أولوية، وإلى إقامة شراكات حقيقية تشمل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف. والمجالات الستة ذات الأولوية هي القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر، وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون الإقليميين، والتحول الاقتصادي الهيكلي ووسائل التنفيذ.

ونحن ندرك أن خطة البلدان النامية غير الساحلية تأتي في الوقت الذي يشارك المجتمع العالمي في عمليات موازية أخرى لكنها مكتملة. ونحن نأمل ونثق في أن شواغل بلداننا ستعكس بصورة مجدية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في المناقشات بشأن تمويل التنمية. ومن الجدير التشديد على أن برنامج عمل فيينا ليس إلا مكملًا لهذه الحوارات العالمية الهامة، وبالتالي نرغب في إدماج جميع هذه العمليات المترابطة لتحقيق التآزر وتوحيد الأداء.

وأغتنم هذه الفرصة لأشدد على أنه، وفي متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، هناك أيضا حاجة إلى مزيد من التفاصيل بشأن التدابير الملموسة وخريطة طريق تنفيذ برنامج عمل فيينا من أجل أن تسترشد بها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركاؤها في التنمية، فضلا عن غيرهم من أصحاب المصلحة، على طريق التنفيذ المنسق والفعال لنتائج المؤتمر. في هذا الصدد، تعلن حكومة جمهورية زامبيا، بوصفها رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، عن الاجتماع الرفيع المستوى لمتابعة المؤتمر الذي سيعقد في ليفينغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه

الدولية ذات الصلة، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة، إلى إدماج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، وتوفير المزيد من الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تنفيذ برنامج العمل هذا.

وتعيد المجموعة التأكيد مرة أخرى على دعمها القوي لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية وتأمل أن يتيح برنامج عمل فيينا المجال لتعزيز الشراكة الرامية إلى تلبية احتياجاتها والتصدي للتحديات التي تواجهها. وتعتقد المجموعة أن السبيل الوحيد إلى تحقيق النتيجة الطموحة التي ستتصدي حقا للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وستمكنها من التغلب على معوقات موقعها الجغرافي، وتطلق إمكاناتها وتجعلها من المشاركين النشطين والناجحين في الاقتصاد الدولي، هو من خلال المشاركة والتعاون الحقيقيين والقويين من جانب المجتمع الدولي برمته.

السيد بفيليا زامبتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يسر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الإنضمام إلى توافق الآراء بشأن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني).

ونود أن نشكر جميع الممثلين على مشاركتهم البناءة خلال المفاوضات، فضلا عن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على دعمه. ونود أن نشكر على وجه الخصوص السفير خياني فانسوريفونغ ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسفير بير توريسون ممثل السويد لدورهما القيادي في هذه العملية. ونود أيضا أن نعرب عن عميق امتناننا للنمسا، حكومة وشعبا، لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، ولتقديم كل ما يلزم من دعم.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. تعرب المجموعة عن عميق امتنانها للنمسا، حكومة وشعبا، على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وعلى تقديم كل ما يلزم من دعم للاحتتام الناجح للمؤتمر.

إذ تعتمد الجمعية العامة الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (القرار ١٣٧/٦٩)، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تود أن تؤكد من جديد على أهمية تنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في برنامج عمل فيينا للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان النامية غير الساحلية، في مجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر، وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ المنسق والمتسق والسريع المستخدمة على جميع المستويات.

وتشدد المجموعة على أهمية النجاح في تنفيذ ومتابعة واستعراض برنامج عمل فيينا على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. ونهيب أيضا بشركائنا في التنمية أن يدجوا برنامج عمل فيينا في أطر سياسات وبرامج وأنشطة التعاون الوطنية الخاصة بكل منهم لتوفير دعم تقني ومالي هادف من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج العمل.

وانطلاقا من روح التضامن، فنحن، بوصفنا بلدانا نامية، نشارك أيضا في توفير الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي هو تكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه. كما تدعو المجموعة المنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات

وتشكل البلدان النامية غير الساحلية واحدة من أكثر مجموعات البلدان ضعفا، كما يعترف المجتمع الدولي بذلك على النحو الواجب. ويعرض الضعف الهيكلي ومحدودية القدرات الإنتاجية وانخفاض القدرة على تحمل الصدمات الشديدة، هذه البلدان للآثار السلبية لتغير المناخ والأزمات المستمرة والناشئة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا التجارة والعبور الدائمة نظرا لعدم إمكانية الوصول المباشر إلى البحر، والبعد عن الأسواق الدولية الرئيسية وإجراءات المرور العابر المرهقة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والتكاليف الاقتصادية الباهظة التي لا تطاق الناجمة عن ذلك، لا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية.

بالتالي، من الضروري معالجة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها بشأن التحول الهيكلي، وبناء القدرات الإنتاجية والقيمة المضافة، التي تتطلب كل منها إجراءات محددة الأهداف بطريقة متضافرة ومنسقة على سبيل الأولوية بالإضافة إلى وسائل تنفيذ معززة ويمكن التنبؤ بها. في هذا السياق، ولئن كانت نيبال قد تعهدت ببذل أقصى الجهود على جميع المستويات، من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا من المنظور الوطني، فإنها تبرز أهمية الوفاء بالالتزامات من جميع الشركاء في التنمية وتدعو الجميع بقوة إلى التنفيذ السريع والكامل لبرنامج العمل الجديد.

وفي السياق نفسه، يؤكد وفد بلدي أن احتياجات البلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها ينبغي أن تمنح الأولوية الواجبة في كل من وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى الدمج الكامل لبرنامج عمل فيينا في إطار التنمية العالمية الجديد. ومن شأن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل اسطنبول وبرنامج العمل الأخرى المتفق عليها دوليا، معا، أن يوجد المزيد من التآزر من أجل التنمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي معاناتها مضاعفة

وبوجود البلدان النامية غير الساحلية في الطليعة، نحن مصممون على تقديم الدعم إليها في مجالات السياسات العامة الأساسية الرامية إلى التصدي للقيود الخطيرة على التنمية المستدامة بسبب البعد الجغرافي، وعدم وجود منافذ برية إلى البحر، ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق العالمية. وهذا يعني على وجه الخصوص تركيز جهودنا في مجالات تيسير التجارة، والمرور العابر، والهياكل الأساسية للنقل والتكامل والتعاون الإقليميين. إن تعاوننا الحالي والمقبل مع البلدان النامية غير الساحلية، على الصعيدين الثنائي والإقليمي، موجه نحو هذه المجالات من أجل كفالة أن تترجم شراكتنا إلى سياسات وبرامج تحويلية على أرض الواقع.

وقد تشجعنا بالمشاركة الواسعة النطاق للعديد من أصحاب المصلحة أثناء مؤتمر فيينا، ولا سيما الأعمال التجارية. وستكون مساهمة القطاع الخاص أمرا أساسيا. ويظل إنشاء بيئة مواتية لزيادة الاستثمار وتعزيز النمو الشامل والمستدام، أمرا بالغ الأهمية. ونتطلع إلى العمل مع البلدان النامية غير الساحلية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

السيدة أديكاري (نيبال) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حكومة نيبال دعما للقرار ١٣٧/٦٩ المقدم في إطار البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال، ”مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية“.

ويعرب وفد بلدي عن امتنانه لرئيس الجمعية العامة على تقديم هذا القرار، ويشي على الجمعية العامة لاعتماده بالإجماع اليوم. إن الجمعية باعتمادها هذا القرار، أيدت برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للقرار ٢٠١٤-٢٠٢٤، كما اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في فيينا الشهر الماضي.

تود باراغواي أن تشكر حكومة النمسا وشعبها على الكرم وحسن ضيافة بوصفهما المستضيفان لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وفي الواقع، يؤكد وفد باراغواي العمل الجدير بالثناء الي يضطلع به مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي مكن من نجاح مؤتمر فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر.

ومن شأن التركيز الشامل والعملية لبرنامج العمل الجديد أن ييسر تحقيق حرية المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية. بالنسبة لباراغواي، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وطابعها بوصفها الصلة الطبيعية بين المحيطين الأطلسي والهادئ، فإن برنامج العمل الجديد يسهم في أعمال المعايير الدولية التي تكفل حرية المرور العابر على طول طريق باراغواي - بارانا. وهو أمر حيوي، ليس بالنسبة لجمهورية باراغواي فقط، ولكن أيضاً بالنسبة للمناطق في القارة التي تفتقر إمكانية الوصول إلى البحر. كذلك يوفر الأدوات من أجل زيادة قدرتنا التنافسية، والمضي قدماً في مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة لشعبنا.

ترى باراغواي أن تجديد وتعزيز التحالف بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور وغيرها من الشركاء من أجل التنمية التي تشكل أساس برنامج عمل فيينا سوف تستكمل قريباً بالتنفيذ والسريان الكامل للاتفاق بشأن تيسير التجارة الذي تم التوصل إليه، وستنفذه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بلدان العبور فيما يتعلق بالتدابير المتعلقة بحرية المرور العابر.

وفي هذا الصدد، تشدد باراغواي على أن برنامج عمل فيينا يتوخى علاقات تقوم على المنفعة المتبادلة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

وترى باراغواي أن تنفيذ برنامج عمل فيينا سيعزز دور التجارة بوصفها محركاً للتنمية وسيهيئ الظروف اللازمة لتعبئة

لكونها غير ساحلية وأقل نمواً. وسيسهم تنفيذ جميع هذه الصكوك بصورة مباشرة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز التنمية المستدامة.

في هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن امتنانه للسيد كوتيسا على مشاركته الشخصية في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في فيينا الشهر الماضي بصفته رئيس الجمعية العامة، وإني على ثقة من أن قضايا البلدان النامية غير الساحلية ستظل تشكل أولوية عليا خلال فترة ولايته.

أود أن أختتم بالتسجيل رسمياً خالص شكر وتحيات وفد بلدي إلى حكومة النمسا وشعبها على استضافة مؤتمر البلدان النامية غير الساحلية؛ وإلى سفير النمسا على الدور الهام الذي قام به بالنيابة عن البلد المضيف، وكذلك إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإلى سفيرة زامبيا، بوصفها رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وإلى فريقها؛ وإلى سفير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسفير السويدي بوصفهما الرئيسين المشاركين للجنة التحضيرية للمؤتمر. ونعرب عن خالص الشكر أيضاً لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، على جهودهم القيمة جدا لجعل المؤتمر مثمراً. ويثق وفد بلدي في أن التزامهم جميعاً سيستمر إذ نعمل من أجل تنفيذ نتائج المؤتمر القادمة.

السيد كارييو غوميس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):

ترى باراغواي أن اعتماد إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني) يمثل خطوة إلى الأمام في سبيل تعزيز حقوق البلدان النامية غير الساحلية، مثل حرية المرور العابر وتيسير التجارة والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية بموجب شروط مؤاتية.

فيينا (القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني) إلى حل هذا من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة من السنوات العشر الماضية. في هذا الصدد، يؤكد برنامج العمل من جديد على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ويشدد على أهمية النظر بطريقة شمولية في التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بسبب معوقات موقعها الجغرافي. ويؤكد أيضا على أهمية تحسين التجارة وتشجيع زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق الدولية ومعالجة القيود المفروضة على العرض من خلال التحول الاقتصادي الهيكلي وتنويع اقتصاداتها.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير من شأنها أن تشجع على إحداث تحول اقتصادي هيكلي كفيل بتقليل الأثر السلبي لمعوقات الموقع الجغرافي وللصدمات الخارجية، على نحو يتيح إيجاد فرص عمل، ويؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية والنمو المستدامين والشاملين للجميع. فزيادة القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي عنصران هامان لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي. إن برنامج عمل فيينا وثيقة موجزة ومركزة وعملية المنحى تقدم خريطة طريق وتضع أهدافا محددة قابلة للتنفيذ وهي لذلك خطوة أولى. والسؤال الآن هو كيف يمكننا تنفيذ برنامج العمل بشكل فعال والوفاء بالتزامات المتعهد بها إلى البلدان النامية غير الساحلية.

إن إقامة شراكة تقوم على أساس الثقة والمساءلة المتبادلتين أمر حيوي حقا لدعم تنفيذ أولوياتنا الملموسة وأهدافنا المحددة. ويتطلب التنفيذ الفعال موارد كافية يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات المؤسسية، ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية إدراج أولويات البلدان النامية غير الساحلية في مناقشات المؤتمر الدولي الثالث المقبل لتمويل التنمية ونتائجه، الذي ينبغي أن يكون أحد الإسهامات الهامة فيما يتعلق بوسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما نحتاج إلى نظام رصد عالمي قوي يعزز المساءلة على جميع المستويات في متابعة تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، نرى أن إجراء استعراض لدعم منظومة الأمم المتحدة للبلدان

الاستثمارات اللازمة في البلدان النامية غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ برنامج العمل الجديد سيكون أساسيا لتطوير الهياكل الأساسية للتنمية وصيانتها. وعلى هذا النحو، فإن التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي هو عنصر مكمل ولكن ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، وتعزيز إقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في إطار البرنامج يشتر بالخير للتغلب على الكم الهائل من الثغرات الهيكلية وقيود الميزانية لدى حكومات البلدان النامية غير الساحلية.

وفي الختام، تقدر باراغواي الاعتراف الخاص بالاحتياجات المحددة والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية المحددة في برنامج عمل فيينا لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في إطار العمليات الدولية. وتأمل جمهورية باراغواي وغيرها من البلدان النامية غير الساحلية بحق في الاستفادة من المعاملة المشتركة، ولكن تفضيلية، بما في ذلك المعاملة التفضيلية في النظم الأحادية، مثل ترتيبات التجارة التفضيلية، والاعتراف اللازم بظرفنا في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية.

السيدة سيزار (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود مرة أخرى أن أهنئ شعب وحكومة النمسا على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الناجح للغاية. كما نشيد بقيادة زامبيا والجهود التي تبذلها بوصفها رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية. كما يمتد امتناننا للرئيسين المشاركين، السويد، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، اللذين لعبا دوراً أساسيا خلال عملية التفاوض.

وتؤيد إثيوبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل زامبيا بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، على التوالي.

بالرغم من التقدم المحرز في التصدي للتحديات التي تواجه البلدان غير الساحلية، ما زالت البلدان النامية غير الساحلية تواجه ثغرات في تنفيذ برنامج عمل ألماتي. لذلك يهدف برنامج عمل

إلى الاستفادة من برنامج عمل ألماتي ويشمل مجالات إضافية ذات أولوية من شأنها أن تمكن البلدان النامية غير الساحلية من تحقيق النمو الاقتصادي القوي. وفي هذا الصدد، فإن مسألتي التحول الاقتصادي الهيكلي وتطوير الهياكل الأساسية ضروريتان لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من تنويع اقتصادها وتعزيز قدراتها الإنتاجية. ولا يزال على ثقة بأن النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا سيساعد على تحقيق أهدافنا وغاياتنا الإنمائية الوطنية.

ومن الملائم أن يأتي اعتماد برنامج عمل فيينا قبل بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرى أن برنامج عمل فيينا يوفر أساسا جيدا للمجتمع الدولي لمراعاة الأولويات الهامة للبلدان النامية غير الساحلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا المسعى، يجب أن يتحول التركيز الآن إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون لا غنى عن استخدام مجموعة كاملة من الشراكات المتاحة - الشراكات مع بلدان المرور العابر المجاورة والشركاء الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

وسيعتمد معظم النجاح في جهودنا الإنمائية الوطنية في العقد القادم على قدرتنا على تنفيذ برنامج عمل فيينا بنجاح. ولذلك، فإننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع شركائنا الإنمائيين ونعتمد على دعمهم من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا بغية مواصلة تعزيز التقدم الاقتصادي والازدهار في البلدان النامية غير الساحلية في العقد القادم.

السيد فانسوريفونج (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل الصين نيابة عن المجموعة من البلدان النامية غير الساحلية، على التوالي.

النامية غير الساحلية المتفق عليه في فيينا سيسهم بالتأكد في تحسين المساءلة وتنفيذ الالتزامات. ونتطلع إلى عمل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بشأن وضع المؤشرات ذات الصلة وقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية غير الساحلية.

وفي الختام، نود التأكيد مرة أخرى على ضرورة إدماج احتياجات وأولويات البلدان التي تواجه حالات خاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

السيد شوييدا (بوتان) (تكلم بالإنكليزية):

تؤيد بوتان البيانين اللذين أدلى بهما ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين وممثل زامبيا بالنيابة عن البلدان النامية غير الساحلية.

ويسر بوتان أن تنضم إلى الآخرين في الترحيب باتخاذ القرار ١٣٧/٦٩، الذي تؤيد فيه الجمعية العامة رسميا برنامج عمل فيينا المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. كما أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى حكومة وشعب النمسا على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الناجح في فيينا. إن برنامج عمل فيينا هو نتاج المشاركة البناءة والمساهمة الإيجابية من جميع الدول الأعضاء. ونشكر جميع الوفود على تضامنها ودعمها لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية. كما أود أن أشكر السفير بير توريستون ممثل السويد والسفير خياني فانسوريفونج ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تيسير المفاوضات بشأن برنامج عمل فيينا بحنكة وعناية كبيرتين.

ولا يقدم برنامج عمل فيينا رؤية متجددة فحسب، بل خريطة طريق لمعالجة الاحتياجات والمشاكل الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في العقد القادم. ونرحب بأنه برنامج عمل يتسم بالمزيد من الشمولية والكلية، ويسعى

يعمل أيضا كميسر للجنة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية بأكمله، لجهودهما الحثيثة في تنسيق الوثيقة الختامية (القرار ١٣٧/٦٩). كما أود أن أعرب عن امتناني للحكومة النمساوية على جهودها المتفانية في استضافة المؤتمر.

ويسر اليابان الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. واليابان ملتزمة بدعم جهود البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا وقد عملت اليابان جنبا إلى جنب مع البلدان النامية غير الساحلية على مدى الأعوام بطرق منها استحداث مراكز حدودية ذات منفذ واحد في ١٤ موقعا على الحدود الوطنية في أفريقيا وتعاون اليابان - ميكونغ من أجل تعزيز الترابط الإقليمي، فضلا عن التنمية الاقتصادية نحو بناء مجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، استنادا إلى استراتيجية طوكيو ٢٠١٢.

إن تطوير الهياكل الأساسية وتيسير التجارة، للذين تم تحديدهما كمجالين ذوي أولوية في برنامج عمل فيينا الجديد، هما المجالان اللذين تمتلك فيهما اليابان أكبر خبرتها. وزيادة الترابط مع السلسلة القيمة العالمية من خلال التنمية في تلك المناطق، سوف تعود بفوائد عديدة على البلدان النامية غير الساحلية، كخلق فرص عمل جديدة وصناعات أكثر تطورا، ويمكن بالتالي أن تعمل بمثابة وسيلة فعالة من وسائل النمو. ستواصل اليابان التنسيق مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية من أجل تحسين بيئة لوجستية شاملة من خلال البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية.

وستبقى اليابان شريكا ديناميكيا جديرا بالثقة للبلدان النامية غير الساحلية في المستقبل. ويمثل برنامج العمل هذا بداية عقد جديد نحو مستقبل مشرق للبلدان النامية غير الساحلية. وستواصل العمل مع البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق نموها وتطورها.

ويود وفد بلدي أن يشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن خالص شكرنا وتقديرنا العميق لحكومة النمسا وشعبها على سخائهما ونجاحهما في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود في فيينا من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وقد كان اعتماد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (القرار ١٣٧/٦٩)، المرفق الثاني) نتيجة لعدة أشهر من العمل الشاق من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وقد أثبت هذا حسن النية وروح الشراكة الحقيقية والتزام المجتمع الدولي بدعم تنمية البلدان النامية غير الساحلية. بصفتي الرئيس المشارك للجنة التحضيرية للمؤتمر مع السفير بير توريسون، نائب الممثل الدائم للسويد، أود أن أعتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الشكر للدول الأعضاء والمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على الإسهامات الممتازة التي قدموها في عملية المفاوضات.

أن المهمة الماثلة أمامنا الآن هي الحاجة إلى التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. ولذلك أدعو المجتمع الدولي لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، لكي يتم تناول الاحتياجات الخاصة والتحديات الناشئة عن انعدام وجود السواحل والاحتياجات التنمية التي تواجهها تلك البلدان. وأود أيضا أشكر بلدان المرور العابر والشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة والأطراف الأخرى على دعمهم القيم ومساعدتهم للبلدان النامية غير الساحلية، ونأمل أنهم سوف يواصلون دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا.

السيد سيكيغوشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، إود أن أعرب عن امتناني للرئيسين المشاركين للجنة التحضيرية، السفير فانسوريفونغ، الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسفير بير توريسون، نائب الممثل الدائم للسويد، الذي

لكل جانب من جوانب التنمية الوطنية: زيادة الدخل القومي، وكذلك النمو الاقتصادي والصناعي وتدفقات الواردات والصادرات، مع الأنظمة التجارية الملائمة، وتحسين البنية التحتية للطرق وتوسيعها، وجميع أشكال النقل والاتصالات والتكنولوجيا ومصادر الطاقة المتجددة، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الوقت نفسه تعكس "نورلي زول" التنمية التي محورها الإنسان استناداً إلى مبادئ الأمم المتحدة. وسيسرنا أن نتقاسم العبر، ونستفيد أيضاً من استراتيجيات البلدان غير الساحلية الأخرى بما أننا نتشاطر جميعاً تحديات مماثلة.

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج عمل فيينا ولكن، كما هو الحال في جميع البنود المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، فإن دعم الشركاء في التنمية أمر بالغ الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية لكي تصل إلى أهدافها. وهذا يتطلب التضامن العالمي والعمل المتعدد الأطراف تحت قيادة مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

إن برنامج عمل فيينا شامل وتطلعي وعملي المنحى. ويجب علينا جميعاً أن نلتزم به كلياً ونمضي به قدماً إذا كان للبلدان النامية غير الساحلية أن تضع بصمتها المميزة على المسرح العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تحتتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٢ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

السيد سيكسناي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في الواقع، يسعدنا كثيراً أن نلاحظ التأييد الساحق لنتيجة المؤتمر الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (القرار ١٣٧/٦٩) الذي عقد في فيينا الشهر الماضي. ويوافق وفد بلدي على برنامج عمل فيينا بكل إخلاص ويؤيده، فهو المعلم البارز الثاني، بوصفه متابعة لما تم اعتماده في ألماتي عام ٢٠٠٣، من أجل تزويد البلدان غير الساحلية بمسار جديد للتنمية.

وقد أعربت حكومات جميع البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها في مجال المرور العابر، عن إرادتها السياسية لتنفيذ برنامج العمل بالاقتران مع مناهج العمل العالمية والعمليات الأخرى التي ستشكل مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وستكون وثيقة فيينا جزءاً هاماً لا يتجزأ من هذه الحركة العالمية. ويتمثل التحدي الآن في إدماج هذه الإجراءات الموازية وتجميعها في تيار التنمية المترابط، وكذلك في توحيد الأداء. وسوف يتم ذلك في سياق تعزيز تطوير الهياكل الأساسية والتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي، والموصولة مع السلاسل القيمة العالمية والتنسيق الإقليمي.

في هذا الصدد، فإن مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في زامبيا العام المقبل سيتيح فرصة للتداول بشأن الكيفية التي يمكن بها تقييم وورصد تنفيذ برنامج عمل فيينا، واقتراح الآليات والأدوات ملائمة. وسيوفر محفلاً لتحليل حجم الشراكات التي أقيمت، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى.

إن بلدي قد راعى بالفعل التدابير الرامية إلى العمل من أجل التغلب على المعوقات الجغرافية للبلدان غير الساحلية باتباع سياسة الطريق إلى المستقبل الذي نسميه "نورلي زول"، وذلك متابعة لما تمخض عنه برنامج عمل ألماتي، واستعداداً للمؤتمر فيينا، وقد قدم فخامة رئيس جمهورية كازاخستان، خريطة الطريق هذه في خطابه إلى الأمة الشهر الماضي. وهو نهج مدروس